

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية



توصيات الندوة الوطنية حول تسيير مخاطر الكوارث

المركز الدولي للمؤتمرات « عبد اللطيف رحال » - الجزائر

يومي 22 و 23 أكتوبر 2018

توصيات

أشغال الورشة الأولى

فهم ماهية مخاطر الكوارث

ألح المتدخلون على ضرورة وضع قاعدة بيانات خاصة بكل المخاطر (الخطر، الهشاشة، الآثار الناجمة)، أخذ بعين الاعتبار وضع الخرائط المتعلقة بالمخاطر و وضع نظم المعلومات الجغرافية (SIG) الخاصة بالأخطار.

تشجيع انشاء نظم الانذار لكل المخاطر (الساحلية ، التصحر، زحف الجراد إلخ) ، و انشاء هيئة مكلفة بمتابعة المخاطر. تطوير الاجهزة المخصصة لمراقبة المخاطر

إعلام المواطن، طبقا للقانون 20/04 ، بكل المخاطر المحدقة بالفضاء الذي يعيش فيه و تحسيسه ازاء كل واحد منها. الاعلام الجيد يؤدي الى تقليص من الصعوبات التي تعاني منها الجهات المعنية و المكلفة بالتدخل و الانقاذ و ادارة الازمات. الادمج الجيد للمعارف فيما يخص المخاطر في البرامج التربوية. المحافظة على الذاكرة الجماعية للاحداث المتعلقة بالكوارث السابقة.

تشجيع تنظيم ملتقيات علمية على المستوى المحلي.

تشجيع البحث العلمي من اجل إيجاد حلول لاطار خاصة مثل حرائق الغابات و تراكم الثلوج على مستوى المناطق المعزولة، و كذا المخاطر الصناعية و التكنولوجية.

تحسيس المواطنين حتى لا يكونوا مصدر لتفاهات المخاطر

ضرورة تطبيق النصوص سارية المفعول الخاصة بالوقاية و تسيير المخاطر

إعادة النظر في مقاييس بعض الشبكات التي تعتبر مصدر لخطر الفيضانات

إرساء ثقافة المخاطر على كل المستويات

إعطاء الأولوية لعملية تسيير المخاطر على مستوى كل الولايات مع تكوين جيد للمكف بالمخاطر ، و تحديد مهامه و صلاحياته، و وضع خلية أو مصلحة محلية للتكفل بالمخاطر.

تطوير المقاربات متعددة المستويات (الوطني ، الجهوي ، المحلي و الفردي) من أجل اتخاذ قرارات توافقية.

تشجيع العلم و المعرفة للأفراد و الجمعيات على غرار الهلال الأحمر الجزائري إدماج خصوصية كل منطقة إزاء المخاطر المحدقة بها في الاستراتيجية الوطنية.

توصيات

أشغال الورشة الثانية

تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث من أجل تسيير أفضل

شكر خاص لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة على رعايته السامية للندوة الوطنية حول تسيير مخاطر الكوارث من أجل قدرة مجابهة أكبر المنعقدة يومي 22-23 أكتوبر 2018 بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال نادي الصنوبر بالجزائر العاصمة.

والشكر موصول لمعالي وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على الفعالية والتنظيم المحكم.

إن تعزيز حوكمة مخاطر الكوارث من أجل تسييرها على نحو أفضل هي واحدة من توصيات المحاضرة العالمية الثالثة للأمم المتحدة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث المنعقد بسنڨاي اليابانية بتاريخ 18 مارس 2015.

بعد النقاش الفياض و المثمر بين أعضاء الورشة والمشاركين والخبراء الجزائريين والدوليين حول أهمية الموضوع وانعقاد هذه الندوة الوطنية في هذا الوقت بالذات خاصة بعد التغيرات المناخية والتي نتجت عنها فيضانات، حرائق، زلازل...إلخ. تم الاتفاق على صياغة عدة توصيات لتفعيل الحوكمة:

1. تعزيز وتحيين القاعدة القانونية والمؤسسية وذلك بمواصلة سن القوانين وإصدار النصوص التنظيمية والتطبيقية مع تفعيل آليات التنفيذ والمحاسبة والمسؤولية؛
2. ترقية النصوص القانونية وتكييفها مع خريطة المخاطر الجديدة، تتماشى مع المعايير الدولية؛

3. تحديد المسؤوليات بدقة في تسيير فعال لمخاطر الكوارث من خلال التناغم والتكامل بين مختلف القطاعات؛
4. تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة وتسيير مخاطر الكوارث على مستوى الجماعات الإقليمية من خلال: التنبؤ، التقدير، الوقاية والتدخل لإدارة الأوضاع الاستثنائية؛
5. انتهاج سياسة استباقية رامية إلى دعم عملية التكوين، الرسكلة الدائمة، التوعية والتحسيس لكل المتدخلين حسب خصوصية الخطر وخاصة المجتمع المدني في إطار تجسيد مقاربة تشاركية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة لكبار السن، المرأة، الأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز الثقافة المجتمعية والوعي بحماية البيئة و ثقافة الوقاية من الأخطار؛
6. التأكيد على أهمية البحث العلمي والمعلومات الدقيقة لضمان التخطيط المبني على المعرفة مع التأكيد على تحيين قاعدة البيانات بصفة دائمة ومستمرة؛
7. تحديد الاحتياجات المالية لتنفيذ الخطط مع معرفة مصادر التمويل المحتملة لسياسة إدارة مخاطر الكوارث في كل من القطاعين العام والخاص؛
8. وجوب التعاون الجهوي والدولي والاستفادة من الخبرات والتجارب المحلية، الجهوية والدولية في إدارة وتسيير مخاطر الكوارث؛
9. إنشاء آليات للمتابعة والتقييم لتنفيذ الخطط المسطرة والمبرمجة؛
10. تصور وضع برنامج للتخفيف والتقليص من مخاطر الكوارث والقدرة على ضمان سيرورة المهام الأساسية للمرفق العام ضمن مقاربة تشاركية فعالة بين السلطات، القطاعات والجماعات الإقليمية من خلال وضع آليات جديدة لمجابهة أكبر.

تلك هي التوصيات المحررة من طرف 74 عضواً في الورشة الثانية.

توصيات

أشغال الورشة الثالثة

الاستثمار في الحد من المخاطر لتعزيز قوة مجابتهها

إن الاستشراف و الرؤى المتبصرة و الحكمة التي يسديها معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، لهي خطة طريق و منهج عمل قويم نستلهم بموجبها الصيغ و البدائل لتثمين و ترقية الخدمة العمومية و لرصيده الوافر و تفانيه المتواصل، نرجو أن نكون في مستوى تطلعاته لتجسيده بمعيته و تحت ظل إخلاصه.

كما لا يفوتني أن انهي إلى علم الجميع، أن سقف التحدي الأكبر يجب بلوغه لنكون في مستوى توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية و من ثم لا يمكن التحجج بأي ذريعة.

إن الأهمية القصوى التي توليها السلطات العليا للبلاد لهذا الموضوع الحساس الخاص بتسيير مخاطر الكوارث، و المتعلق بإرساء بدائل قطعية ملزمة و نهائية في الآجال المحددة و وفقا للأوامر السامية التي أسداها فخامة رئيس الجمهورية و المتعلقة بإيجاد بديل جذري يتلاءم مع خصوصيات كل ولاية و تفعيل مستلزمات تنفيذه.

لقد بات لزاما أن نحدد هذه الظاهرة لمجابتهها وفق خطة محكمة و بتنسيق قطاعي مدروس في سياق زمني لا يتجاوز مدة 06 أشهر.

إن المخاطر الكبرى لا يمكن أن نستسلم لها كقدر محتوم بل يجب ان نتجاوزها بقدرات العلم و المعرفة و بفضل الرجال المؤهلون الذين جبلوا على التحدي و طوعوا الطبيعة و الإقليم بنهج عوامل استثمار ثابتة لا كابوس مخيف.

إن القرارات الصادرة اليوم تعتبر خطة عمل ستتكفل دائرتنا الوزارية بمرافقتكم ميدانيا بمعية القطاعات المعنية و ستعرف بعد إذ صيرورة علو الهمم لكل المسؤولين.

خلصت أشغال الورشة الثالثة في دراستها و مناقشتها لموضوع الإستثمار في الحد من المخاطر لتعزيز قوة مجابتهها - إلى الاقتراحات الآتية :

إعتماد وثيقة العمل المنجزة من قبل فريق الخبراء كورقة طريق مرجعية، تنبع بموجبها كل الخبرات و التأهيلات المرجوة ، من :

- تخصيص التمويل اللازم لتسيير مخاطر الكوارث.

- ترشيد إستخدام الموارد المالية الموجهة لبرامج الإستثمار في مجال تسيير مخاطر الكوارث.

- ربط خطط الحد من مخاطر الكوارث بخطط التنمية الشاملة.

- تعزيز الإتصال و التحسيس بالمخاطر للحد من المخاطر.

- تكريس التعاون الوثيق فيما بين القطاعات و نشر تكنولوجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث.

- دعم الشراكة ، عام خاص من أجل تعبئة الموارد المخصصة للحد من المخاطر.

- تشجيع مشاركة المجتمع المدني المتعددة

كما أرتئ ، أعضاء الورشة الثالثة جملة من التوصيات جاءت على الشكل التالي:

01 - خلق الإمتداد الهيكلي لمندوبة المخاطر الكبرى على المستوى الإقليمي المحلي مع إمدادها بالوسائل البشرية و المادية و التقنية التي تؤهلها لأداء إستباقي و التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها .

- 02 - تقوية وتفعيل دور شرطة (العمران ، البيئة و الري ...) ، و منحها صفة الضبطية القضائية و تدعيمها بكل الوسائل البشرية و المادية و التقنية، التي تسهل مهام تدخلها.
- 03 - إعادة تفعيل أجهزة التشغيل المختلفة لاسيما TUP HUMO، للتكفل بتنقية مجاري الوديان و صرف المياه على مستوى محاور الطرقات و الشوارع والأحياء
- 04 - وضع آلية للإنذار المبكر و إتاحة استغلال أنظمة المراقبة المرتبطة بالأقمار الصناعية، لاسيما تلك المتعلقة بحرائق الغابات و التقلبات الجوية.
- 05 - توسيع تغطية بلديات الوطن بوحدات الحماية المدنية قصد تدعيم التغطية العملياتية لكل النقاط السوداء.
- 06 - استغلال كل فرص التمويل متعدد الأطراف المتاحة على المستوى الدولي على غرار صندوق الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب و صندوق المناخ الأخضر.
- 07 - تصميم نظام للتعويض يمول من قبل المؤسسات الاقتصادية المخلة بواجباتها البيئية و تلك التي ينجر عن نشاطاتها مساس بالبيئة.
- 08 - الإسراع بإصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بكيفيات تطبيق القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى.
- 09 - العمل على تكوين الأعضاء الفاعلين في مخطط تنظيم الإسعافات (PLAN ORSEC)
- 10 - التنسيق بين القطاعات وتوحيد الرؤى و المفاهيم اتجاه مواجهة الأخطار لترشيد استعمال الموارد المالية
- 11 - تنمية و نشر ثقافة التأمين ضد المخاطر الكبرى لدى المواطنين، مع وضع آليات تحفيزية لتجسيدها من قبل مؤسسات التأمين.
- 12 - إعادة تأهيل شبكات الصرف لاسيما تلك المتعلقة بشبكات صرف مياه الأمطار و الصرف الصحي.
- 13 - التقيد الصارم بتطبيق أدوات التعمير و عدم السماح بالبناء في الأماكن الغير مؤهلة

14 - إنشاء نظام معلوماتي جغرافي SIG بين مختلف القطاعات الوزارية من أجل
تسيير المخاطر الكبرى و الوقاية منها.

توصيات

أشغال الورشة الرابعة

تعزيز حالة الاستعداد للكوارث من أجل التدخل بطريقة فعالة و " إعادة البناء على نحو أفضل " خلال مرحلة التأهيل و إعادة التأهيل و إعادة البناء

انعقدت الورشة الرابعة للنقاش حول موضوع تعزيز حالة الاستعداد للكوارث من أجل التدخل بطريقة فعالة و " إعادة البناء على نحو أفضل " خلال مرحلة التأهيل و إعادة التأهيل و إعادة البناء ، ففي هذه الورشة التي جمعت تقريبا 90 مشاركا من عدة هيئات و مؤسسات وطنية و محلية و التي تعززت بتوصيات المتدخلين التي تمحورت حول :

أولا : التحضير الجيد: توقع و تخطيط و دمج مفهوم الخطر في مسار التخطيط و سياسة التنمية في جميع المستويات. لقد أظهرت تجربة الكوارث السابقة أن مرحلة التأهيل و إعادة التأهيل و إعادة الأعمار يجب أن يتم إعدادها قبلها. و أنها فرصة جيدة " لإعادة بناء على نحو أفضل ". خاصة من خلال دمج الحد من مخاطر الكوارث في إعداد خطط التنمية و خاصة:

❖ التنسيق ما بين القطاعات قبل، أثناء و بعد حدوث الكوارث

❖ تعزيز شبكات الإنذار لجميع أنواع المخاطر

❖ تعزيز إمكانيات التدخل السريع على المستوى الولائي و المحلي

❖ إعداد منظومة معلوماتية حول الكوارث على مستوى الوطن

ثانيا: تشجيع المدن و المجتمعات المحلية من أجل بذل مجهود أكبر لتطوير و تجديد نفسها من أجل بناء مجتمعات مجابهة في مواجهة الكوارث في المستقبل

❖ تحيين خرائط المخاطر الطبيعية لجميع الولايات
❖ إنشاء مخططات العرض للمخاطر و المخططات للوقاية ضد الأخطار لجميع الولايات
المعرضة للمخاطر الكبرى .

❖ إنشاء نظام آلي لمخطط تنظيم الإسعافات
❖ إنشاء بنك معلوماتي لكل الحوادث الطبيعية التي عرفتها كل منطقة
❖ تنظيم ملتقيات حول نتائج التجارب المستخلصة من الكوارث السابقة
❖ إلزام المواطنين بإبرام عقود تأمين لممتلكاتهم لتخفيف الأعباء على ميزانية الدولة

ثالثا: إعداد و تنفيذ التدابير الملائمة للاستعداد و التدخل في حالة الكارثة بالأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية و الممارسات الجيدة السابقة :

❖ استعمال صور الأقمار الصناعية في تسيير الكوارث
❖ تكثيف بصفة دورية المناورات الافتراضية على مستوى الولايات المعرضة للمخاطر
بمشاركة جميع الفاعلين في ميدان تسيير الكوارث
❖ استعمال التقاليد المحلية المفيدة للتصدي للكوارث
❖ تفعيل دور مقياس الإعلام على مستوى الولاية في عمليات الإعلام و التحسيس
❖ تخصيص ميزانية سنوية لتمويل تدابير وقائية للصيانة الدورية للمنشآت و الشبكات
المختلفة للتقليل من حدة الكوارث .

رابعا: إعادة النظر في تكوين مختلف المتدخلين:

❖ تكوين كافة المتدخلين في ما يخص إنجاز و تفعيل مخطط النجدة
❖ تحسيس و توعية المواطنين في ما يخص التصرفات أثناء الكارثة

خامسا: برفع مستوى مخزونات الطوارئ بصورة دائمة و منتظمة

❖ تنظيم و تسيير المخزون المخصص لمجابهة الطوارئ بنص قانوني ملزم و موحد
❖ تحيين منتظم للنصوص المتعلقة بتنظيم التدخل و الإغاثة
❖ تحسين المنظومة القانونية و إصدار نصوص تطبيقية المسيرة لمختلف المخاطر

سادسا: في ما يخص تحفيز الفاعلين، في إطار " إعادة البناء بكيفية أفضل". على اتخاذ التدابير اللازمة خلال فترة التأهيل و إعادة التأهيل و إعادة البناء بعد الكوارث و ذلك لتأسيس القدرة على مجابهة الكوارث في المستقبل.

سابعا: كذلك إعادة بناء سبل العيش، و إعادة بناء الاقتصاد . و إعادة بناء المجتمعات برؤية على المدى الطويل للاستعداد بشكل أفضل لحالات الأزمات في المستقبل.

ثامنا : وضع مؤشرات بشأن عملية إعادة الإعمار لقياس الانجازات و التقدم

❖ استعمال النظام المعلوماتي الجغرافي لمتابعة عملية إعادة الإعمار على جميع المستويات.

تاسعا: تشجيع مساهمة العلوم و التكنولوجيا و البحوث في تشكيل قاعدة أساسية لدعم صانعي السياسات و القطاعيين العام و الخاص في جهودهم الرامية إلى " إعادة البناء على نحو أفضل "

❖ التطبيق الصارم لكل الأنظمة التقنية للحصول على النوعية المطلوبة للمنشآت حتى يتسنى لها المواجهة الفعلية عند حدوث الكوارث الطبيعية خاصة الزلزالية منها.

❖ استغلال جميع الدراسات العلمية و التقنية كتلك التي أنجزت في العاصمة بعد فيضانات باب الواد و المتعلقة بهشاشة المناطق المعرضة للمخاطر

❖ العمل على مساهمة البحث العلمي في إيجاد التقنيات تحد من أثر الكوارث و إمكانية تجنبها.

❖ القضاء على الممارسات التي تؤدي إلى تحدي الطبيعة لأن هذه الأخيرة حساسة لمثل هذه السلوكيات (مثل البناء على ضفة الوديان و المناطق المعرضة لإنزلاقات التربة)

❖ عدم البناء في المناطق الحساسة والهشة

❖ تدعيم المراقبة في جميع مجالات البناء و بصفة مستمرة و إيجاد صيغة لمراقبة أشغال البناءات الفردية المنجزة من طرف الخواص مع التحكم في التوسعات العمرانية .

❖ محاربة البناءات غير المرخصة خاصة تلك المنجزة في المناطق المعرضة للمخاطر.